فائض القيمة الرقمي في الرأسمالية الخوارزمية

د. مظهر محمد صالح

03 تموز 2026

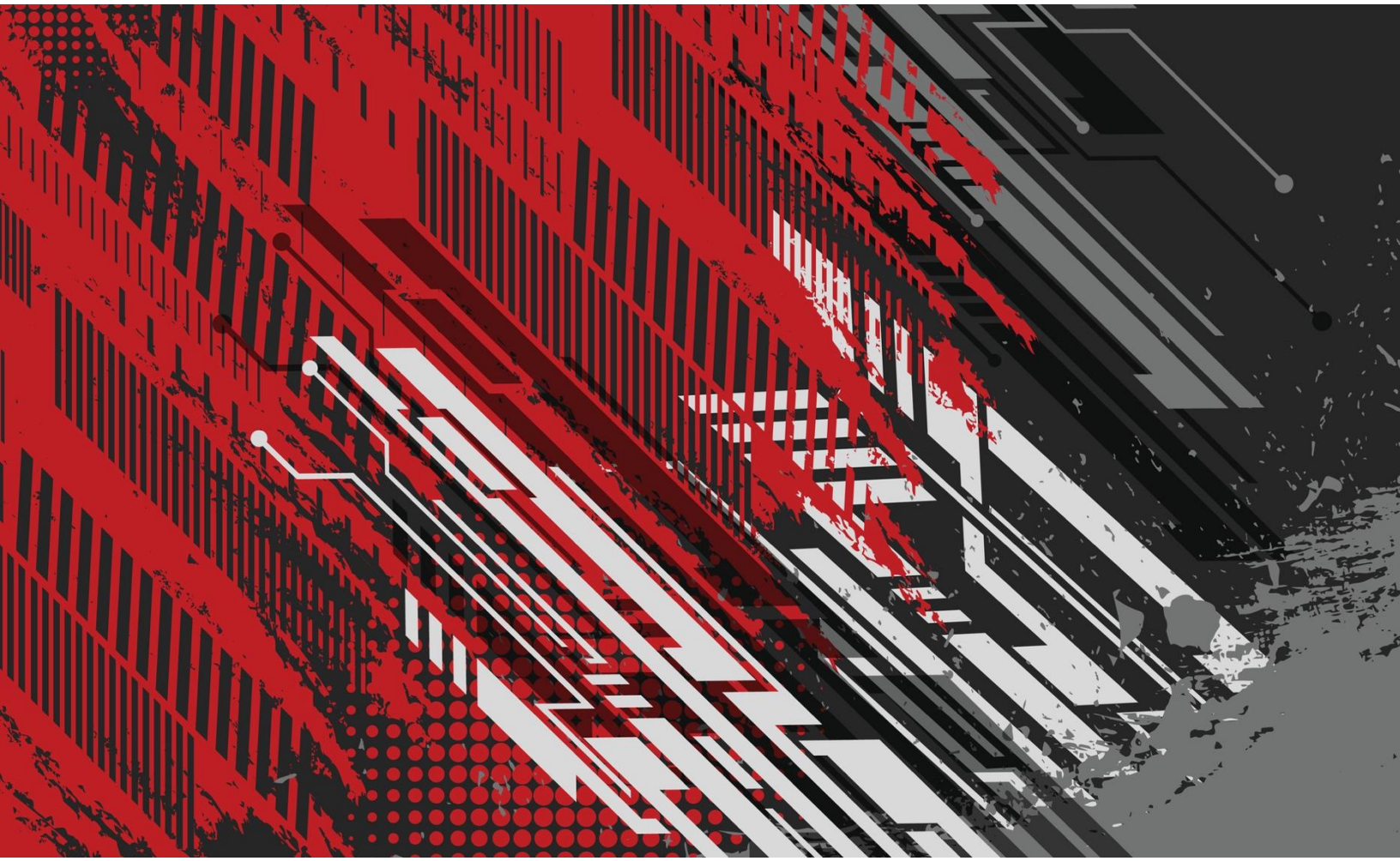

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

فائض القيمة الرقمي في الرأسمالية الخوارزمية

مقدمة

في عالم رقمي يقف فيه النظام الاقتصادي العالمي عند مفترق طرق، أصبحت البيانات موردًا اقتصاديًا يتجاوز المال في أهميته، وأضحت الأسواق المدفوعة بالبيانات عاملًا رئيسًا في إعادة تشكيل الرأسمالية التقليدية. وقد أدت الثورة الرقمية والتطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة إلى ظهور أنماط جديدة من التنظيم الاقتصادي تجاوزت الأشكال التقليدية للإنتاج الرأسمالي، إذ أصبحت الخوارزميات والمنصات الرقمية عناصر محورية في إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه. وفي هذا السياق، برز مفهوم الرأسمالية الخوارزمية بوصفه إنموذجاً جديدًا للرأسمالية يعتمد على جمع البيانات الضخمة وتحليلها بواسطة الخوارزميات بهدف التنبؤ بالسلوك الإنساني وتوجيهه وتحويله إلى مصدر للربح والتراكم الرأسمالي. وقد أسهم هذا التحول في إعادة إحياء النقاشات المتعلقة بمفهوم القيمة وفائض القيمة في الاقتصاد الرقمي، ولا سيما مع تزايد اعتماد الشركات الرقمية على البيانات التي ينتجها المستخدمون بصورة يومية (Beer,2017).

ويُعد مفهوم فائض القيمة الرقمي من أبرز المفاهيم التي سعت إلى تفسير آليات تحقيق الأرباح في البيئة الرقمية المعاصرة. فبينما ربطت النظرية الماركسية الكلاسيكية فائض القيمة بالعمل المأجور داخل العملية الإنتاجية، يرى عدد من الباحثين أن المنصات الرقمية أصبحت تستخرج أشكالًا جديدة من القيمة من خلال استثمار البيانات والأنشطة الرقمية للمستخدمين، مثل التصفح والتفاعل وإنشاء المحتوى والتقييمات الرقمية، والتي تتحول إلى مورد اقتصادي يُستخدم في الإعلانات الموجهة وتطوير الخوارزميات وتحسين أنظمة الذكاء الاصطناعي.(Casilli, 2024)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن النشاط الرقمي للمستخدمين لم يعد مجرد استهلاك للمحتوى، بل أصبح مساهمة فعلية في إنتاج قيمة اقتصادية قابلة للتسويق من خلال جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها في الإعلانات الموجهة وتطوير الخوارزميات وتحسين أنظمة الذكاء الاصطناعي.(Rahman & Sultana, 2025)

وبهذا ، فان الرأسمالية الخوارزمية لا تقتصر على استغلال العمل البشري التقليدي، بل تعتمد على أنماط متقدمة من المراقبة الرقمية والتحليل الخوارزمي للبيانات، بما يسمح للشركات والمنصات الرقمية بإنتاج المعرفة حول سلوك الأفراد وتحويلها إلى قيمة اقتصادية .

وفي هذا الإطار، يوضح الباحثون أن الخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تقنية محايدة، بل أصبحت آليات مركزية لإدارة العمل الرقمي وتنظيم الاستهلاك والتحكم في تدفقات المعلومات وتوجيه القرارات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الهيمنة وإعادة إنتاج علاقات القوة داخل الاقتصاد الرقمي (Foster, 2024) ويؤكد Nick Srnicek أن المنصات الرقمية تمثل البنية التنظيمية الأساسية للرأسمالية المعاصرة، إذ تقوم على جمع البيانات وتحويلها إلى أصل استراتيجي يتيح للشركات تحقيق مزايا احتكارية وتوسيع قدرتها على استخراج القيمة. كما تذهب شوشانا زوبوف Shoshana Zuboff , 2019, إلى أن الرأسمالية الرقمية المعاصرة تعتمد بصورة متزايدة على تحويل الخبرة الإنسانية إلى بيانات قابلة للمعالجة والاستثمار الاقتصادي، وهو ما يعزز قدرة الشركات على التنبؤ بالسلوك البشري وتوجيهه لتحقيق أهداف تجارية.

وانطلاقًا من ذلك، تكتسب دراسة العلاقة بين فائض القيمة الرقمي والرأسمالية الخوارزمية أهمية علمية متزايدة، نظرًا لدورها في تفسير التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في عصر الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. كما تسهم هذه الدراسة في فهم الكيفية التي تُنتج بها القيمة في البيئة الرقمية، وتحليل آليات استغلال البيانات والعمل الرقمي، والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنامي نفوذ الخوارزميات في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

النظام الاقتصادي الرقمي: متلازمة ثلاثية: راس المال، البيانات، اليسار الرقمي.

تستلزم ثلاثية الرأسمالية الخوارزمية واقتصاد البيانات واليسار الرقمي تحليلا لمتلازمة مفاهيم النظام الاقتصاد الرقمي المعاصر .ففي الوقت الذي تصف الرأسمالية الخوارزمية النظام الاقتصادي بكونه قائماً على البيانات و الخوارزميات، نجد ان علم اقتصاد البيانات ينصرف الى تحليل كيفية (خلق القيمة والثروة) داخل هذا النظام ، اذ تعامل البيانات بمثابة موارد تماثل الموارد الاقتصادية الاخرى .اما اليسار الرقمي، فيقدم نقداً سياسياً واجتماعياً لهذا النظام ، ويقترح بدائل له.

فعلى الرغم من أن الاتجاهات الثلاثة المشار إليها أعلاه تُظهر ترابطاً واضحاً في إطار الاقتصاد السياسي الرقمي، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه جوانب مختلفة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية في بنية الاقتصاد العالمي. فهذه التحولات لم تقتصر على تغيير أدوات الإنتاج والتبادل، بل امتدت لتعيد تشكيل أنماط القوة الاقتصادية، وعلاقات السوق، وأدوار الفاعلين الاقتصاديين داخل الفضاء الرقمي.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى بلورة سياق فكري شامل للاقتصاد السياسي الرقمي، يسمح بفهم هذه التحولات ضمن إطار تحليلي متكامل، يربط بين البعد التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويأخذ بعين الاعتبار التداخل المتزايد بين البيانات، والخوارزميات، وآليات تراكم رأس المال في العصر الرقمي. وفي هذا السياق، يمكن تناول هذا الإطار التحليلي من خلال المحاور الاتية:

أ-الرأسمالية الخوارزمية (Algorithmic Capitalism) هي نمط من الرأسمالية تعتمد فيها الشركات بشكل متزايد على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتنظيم الإنتاج والاستهلاك والعمل وتحقيق الأرباح،و من أبرز سماتها:

جمع كميات هائلة من بيانات المستخدمين.واستخدام الخوارزميات للتنبؤ بالسلوك البشري والتأثير فيه. كذلك إدارة العمال عبر المنصات الرقمية (مثل تطبيقات التوصيل والنقل).

كذلك تركّز القوة الاقتصادية لدى عدد محدود من الشركات التقنية الكبرى.

وهنا يربط بعض الباحثين هذا المفهوم بأفكار Shoshana Zuboff حول "رأسمالية المراقبة"، اذ تصبح البيانات الشخصية المادة الاقتصادية الخام.

ب-اما علم اقتصاد البيانات (Data Economics) فهو العلم الذي يدرس البيانات بوصفها مورداً اقتصادياً ذا قيمة.

حيث يهتم هذا المجال بأسئلة مثل:كيف تُنتج البيانات وتُجمع؟

ما القيمة الاقتصادية للبيانات؟.

من يملك البيانات؟

و كيف تؤثر البيانات في المنافسة والأسواق والإنتاجية؟

في الاقتصاد التقليدي كانت الأرض والعمل ورأس المال أهم عوامل الإنتاج، أما في الاقتصاد الرقمي فأصبحت البيانات تُعتبر عاملاً إنتاجياً إضافياً لدى كثير من الباحثين.ما جعل هذا العلم يتناول موضوعات منهجية مثل :

أسواق البيانات.

واحتكار المنصات الرقمية.

كذلك خصوصية البيانات.

والذكاء الاصطناعي والإنتاجية.

واخيرا تسعير البيانات وتبادلها.

ج -اما اليسار الرقمي (Digital Left) فهو تيار فكري وسياسي في الاقتصاد الرقمي ،يحاول تطوير أفكار يسارية تتناسب مع عصر الإنترنت والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية.

حيثُ ينتقد هذا التيار:

احتكار شركات التكنولوجيا الكبرى للبيانات.

و استغلال العمال في اقتصاد المنصات.

و المراقبة الرقمية.

و التفاوت المتزايد الناتج عن الأتمتة والذكاء الاصطناعي.

ويطرح اليسار الرقمي بدائل مثل:

ملكية عامة أو تعاونية للبيانات.

و منصات رقمية مملوكة للمستخدمين أو العمال.

وفرض ضرائب على الأرباح الرقمية.

ودخل أساسي شامل في ظل الأتمتة. و تعزيز البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

فمن بين المفكرين المرتبطين بهذا النقاش عدد من الباحثين وأبرزهم:

Nick Srnicek

Evgeny Morozov

Paul Mason

فمنهم من تناول نشاة العلاقة بين البيانات والذكاء الاصطناعي والإنتاجية والنمو الاقتصادي. ومنهم من تصدى الى تحليل البنية الأساسية في نقاش اليسار الرقمي والأتمتة والعمل او في فهم اقتصاد المنصات الرقمية، فضلاً عن مناقشة البيانات كعامل إنتاج جديد في الاقتصاد الرقمي نفسه. كذلك يمكن طرح تساؤل مهم حول ما إذا كانت التكنولوجيا الرقمية قادرة على خلق أشكالاً وأنظمة اقتصادية تتجاوز حدود الرأسمالية التقليدية، من خلال ما تتيحه من منصات رقمية، واقتصاد معرفي، ونماذج إنتاج وتبادل جديدة تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي والاقتصاد التشاركي.

إذ إن التحولات الرقمية المتسارعة قد تعيد تشكيل العلاقة بين الإنتاج ورأس المال والعمل، وتفتح المجال أمام أنماط اقتصادية أكثر مرونة وتوزيعاً للفرص، بما قد يؤدي إلى إعادة تعريف مفاهيم السوق والملكية والقيمة الاقتصادية في المستقبل.

كذلك المساعدة في الاجابة عن تساؤل: هل يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تخلق أشكالاً اقتصادية تتجاوز الرأسمالية التقليدية ؟ وبناءً على ما تقدم ، فإن دراسة هذه الموضوعات معاً تفتح باباً لفهم سؤال أساسي في الاقتصاد السياسي للقرن الحادي والعشرين حول :

من يملك البيانات، ومن يسيطر على الخوارزميات، ومن يستفيد من القيمة التي تنتجها ؟ ذلك بما يمكن من بناء تسلسل منطقي ينصرف البحث فيه الى التحري عن :

كيف تعمل الرأسمالية الخوارزمية؟

و ما دور البيانات في خلق القيمة الاقتصادية؟

و ما المواقف والبدائل التي يمكن ان يطرحها اليسار تجاه هذا النموذج والتي يمكن تسميتها مجازا بالماركسية الرقمية الجديدة Digital Neo-Marxism- ؟

الماركسية الرقمية الجديدة والعدالة الاجتماعية. Digital Neo-Marxism

إن التحولات الرقمية العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، من خلال هيمنة المنصات الرقمية الكبرى واقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي، أعادت طرح سؤال العلاقة بين رأس المال والعمل بشكل أكثر تعقيداً من الرأسمالية الصناعية التقليدية. وفي هذا السياق، برزت قراءات يسارية جديدة يمكن وصفها مجازاً بـ"الماركسية الرقمية الجديدة" وهي ليست مدرسة فكرية موحدة بقدر ما هي محاولة لإعادة توظيف التحليل الماركسي لفهم أنماط الاستغلال والتراكم على الصعيد العالمي في الاقتصاد الرقمي.

اما على المستوى الاكاديمي فان من ابرز من تصدى الى النظام الراسمالي الرقمي من منظور ماركسي رقمي جديد ، هي عالمة اجتماعيات علم الاقتصاد في جامعة هارفرد ، شوشانا زوبوف Shoshana Zuboff في كتابها الصادر في العام 2018/2019 بعنوان :عصر راسمالية المراقبة او الاستطلاعThe Age of Surveillance Capitalism-

اذ ينظر هذا الكتاب إلى الاقتصاد الرقمي من زاوية نقد الرأسمالية المعاصرة بشكل عام، دون أن ينطلق مباشرة من داخل الإطار الماركسي التقليدي. وتقوم فكرته الأساسية على أن الشركات الرقمية، مثل منصات الإنترنت الكبرى ، لا تقتصر على تقديم خدمات للمستخدمين،

بل تعمل في العمق على جمع البيانات الشخصية وتحليلها وتحويلها إلى سلعة اقتصادية قابلة للتوظيف في الأسواق، بما يشمل التنبؤ بالسلوك البشري والتأثير فيه.

ومن هذا المنطلق، يبرز الكتاب أن هذا النمط الجديد من الاقتصاد يؤدي إلى تشكل نوع حديث من السلطة الاقتصادية والسياسية، يُعرف (برأسمالية المراقبة) حيث تصبح البيانات أداة مركزية في إدارة الأسواق وتوجيه الأفراد.

ويركز التحليل هنا على ثلاثة محاور رئيسة : تصاعد آليات السيطرة على السلوك الإنساني عبر البيانات، وتراجع مستويات الخصوصية الفردية، وتعاظم قوة الشركات الاحتكارية الرقمية في التحكم بالبنية الاقتصادية والمعلوماتية.

وبذلك يقدم الكتاب قراءة نقدية لطبيعة عمل النظام الرأسمالي الرقمي المعاصر وكيفية تطوره في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة. الا ان هذا الكتاب ينظر إلى الاقتصاد الرقمي من زاوية نقد الرأسمالية المعاصرة بشكل عام، وليس من داخل الماركسية مباشرة.

اما المؤلف -كريستيان فوكس في كتابه الشهير : العمل الرقمي وكارل ماركس Digital Labour 2014- and Karl Marx اذ عُد هذا الكتاب مختلفاً في مقاربته، مُعتمداً بشكل مباشر على نظرية كارل ماركس في تحليل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الرقمي المعاصر. وتنطلق فكرته الأساسية ، من أن المستخدمين على الإنترنت لا يمكن النظر إليهم بوصفهم مجرد مستهلكين سلبيين، بل هم في الواقع عناصر فاعلة في عملية الإنتاج، حيث يسهمون في توليد قيمة اقتصادية من خلال البيانات والمحتوى والتفاعلات الرقمية. وتتحول هذه القيمة التي يتم إنتاجها بشكل غير مباشر إلى أرباح ضخمة لصالح الشركات والمنصات الرقمية الكبرى، وهو ما يثير إشكالية تتعلق بطبيعة العمل في العصر الرقمي، وإعادة تعريف حدود الإنتاج والاستهلاك.

ويركز الكتاب على ثلاث قضايا رئيسة :

أولها ، إعادة صياغة مفهوم "العمل" في السياق الرقمي الحديث.

وثانيها ، الكشف عن أشكال الاستغلال غير المرئية للمستخدمين داخل المنصات الرقمية.

وثالثها ، إعادة تفسير المفاهيم الماركسية الأساسية مثل القيمة، والعمل، والاستغلال في ضوء الاقتصاد الرقمي.

وبذلك يقدم الكتاب انفاً قراءة ماركسية مباشرة للاقتصاد الرقمي، باعتباره امتداداً متطوراً للرأسمالية التقليدية، ولكن بأدوات إنتاج جديدة تقوم على البيانات والتفاعل الرقمي بدلاً من العمل المادي التقليدي. فاذا كانت زوبوف قد شرحت شكل النظام الجديد للرأسمالية الرقمية (من الخارج) فان فوكس قد فسر هذا النظام باستخدام أدوات ماركس (من الداخل النظري).

فعند زوبوف كان الشرح "كيف تسيطر الشركات الرقمية علينا عبر البيانات." اما فوكس فكان تفسيره ودفاعه حول "كيف نُستَغَل كعمال داخل الإنترنت دون أن نشعر." فضمن هذا الإطار، يمكن تمييز مجموعة من المواقف والبدائل التي يمكن أن يطرحها اليسار الرقمي عموما والماركسيون الرقميون خصوصا ، تجاه انموذج النظام الراسمالي الخوارزمي ، ومنها: أولاً، التركيز على أن البيانات قد أصبحت شكلاً جديداً من أشكال رأس المال، حيث يتم توليد القيمة الاقتصادية من سلوك المستخدمين وتفاعلاتهم الرقمية، مما يستدعي إعادة تعريف مفهوم ‘‘الملكية’’ ليشمل الملكية الجماعية أو العامة للبيانات.

ثانياً، الدعوة إلى تنظيم المنصات الرقمية الكبرى (Big Tech) عبر تشريعات تحد من الاحتكار وتضمن شفافية الخوارزميات، وتمنع تحويل البنى الرقمية إلى أدوات احتكار اقتصادي واجتماعي، بما يعيد التوازن بين رأس المال الرقمي وحقوق المستخدمين والعاملين.

ثالثاً، تطوير نماذج اقتصادية بديلة تقوم على ‘‘التعاون الرقمي’’ أو ‘‘المنصات التشاركية التعاونية’’ حيث يتم توزيع القيمة بشكل أكثر عدالة بين المنتجين والمستخدمين، بدلاً من تركيزها في شركات مركزية عابرة للحدود.

رابعاً، إعادة الاعتبار لفكرة العمل في الاقتصاد الرقمي، حيث لم يعد العمل محصوراً في الوظائف التقليدية، بل يشمل إنتاج المحتوى، والتفاعل الرقمي، والعمل غير المدفوع الذي يولد قيمة للشركات، وهو ما يستدعي نقاشاً حول الأجور غير المباشرة أو أشكال التعويض الاجتماعي .

خامساً، يمكن أن يتجه اليسار إلى طرح بدائل أكثر جذرية، مثل الملكية العامة أو المجتمعية للبنية التحتية الرقمية، أو تطوير ‘‘خدمات رقمية عامة’’ تشبه المرافق العامة التقليدية، بما يحد من خصخصة الفضاء الرقمي.

وبذلك، فإن ما يمكن تسميته مجازاً بـ‘‘الماركسية الرقمية الجديدة’’ لا يقدم إنموذجاً اقتصادياً جاهزاً بقدر ما يفتح نقاشاً نقدياً حول إعادة توزيع القوة الاقتصادية في العصر الرقمي ، ومحاولة إعادة صياغة العلاقة بين التكنولوجيا والعدالة الاجتماعية، في ظل تحولات تعيد تشكيل الرأسمالية من الداخل.

فائض القيمة الرقمي Digital Surplus Value و راسمالية البيانات:

من رأس المال المادي إلى رأس المال الخوارزمي ،

ظل فائض القيمة مصطلحاً مستمداً من مفهوم Surplus Value عندKarl Marx ، وبات يستخدم في الأدبيات المعاصرة مجازا لوصف القيمة الاقتصادية التي تنتجها البيانات والتفاعلات الرقمية للمستخدمين وتستحوذ عليها الشركات الرقمية دون أن يحصل المستخدمون على مقابل مباشر لها. اذ يشير فائض القيمة الرقمي إلى القيمة الاقتصادية المتولدة من أنشطة المستخدمين عبر الإنترنت والتي تستحوذ عليها المنصات الرقمية وشركات التكنولوجيا.

ومنذ ان دخلت الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين طورًا جديدًا والذي أسميناه بـ الرأسمالية الرقمية أو الرأسمالية الخوارزمية (Algorithmic Capitalism) لم تعد أدوات الإنتاج مصانعَ وآلاتٍ مادية فحسب ، بل منصات رقمية تمتلك القدرة على تحويل كل تفاعل إنساني إلى بيانات قابلة للتداول والاستثمار. فالإنسان ذاته صار "مَوردًا" يُستخرج منه رأس المال المعرفي عبر سلوكه، تفضيلاته، ونشاطه اليومي على الفضاء الرقمي. ومن هنا يتحقق فائض القيمة المعرفي.

ففي الاقتصاد الصناعي، كان فائض القيمة يُستخرج من العمل المادي المأجور.

أما اليوم، فإن رأس المال الرقمي يستخرج فائضًا جديدًا من البيانات غير المأجورة ، أي من نشاط المستخدمين الذين يقدمون مجانًا بياناتهم وسلوكهم وتفضيلاتهم.

وهنا تظهر مفارقة فوكوية-وهي مدرسة ماركسية اوروبية جديدة:

فالإنسان يشارك في إنتاج رأس المال الذي يستعبده دون أن يعي ذلك لأنه يظن نفسه "مستهلكًا" لا "منتجًا." ثم يُعاد تعريف القيمة الاقتصادية: حيث البيانات أصبحت موردًا أساسيًا مثل النفط. و تؤثر على السياسات العامة: من الضرائب إلى الخصخصة وغيرها . وكذلك تغير نماذج الأعمال من التسويق إلى التوزيع والتسعير.

ومن هنا عُد علم) اقتصاد البيانات (Data Economics) من الفروع الحديثة في الفكر الاقتصادي المعاصر، وقد نشأ استجابةً للتحول العميق الذي أحدثته الثورة الرقمية وظهور الاقتصاد القائم على البيانات بوصفها (أصلًا إنتاجيًا جديدًا) يفوق في أهميته رأس المال المادي أو البشري في بعض القطاعات. ويهدف هذا العلم إلى دراسة القيمة الاقتصادية للبيانات، وآليات إنتاجها وتداولها وتسعيرها وتوظيفها في الأسواق الرقمية، فضلًا عن تحليل علاقات القوة والمعرفة التي تنشأ حول ملكيتها واستخدامها.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه الفكري في علم اقتصاد البيانات (Data Economics) عدا ماذكر انفا أمثال فيكتور مايـر-شونبرغر (Viktor Mayer-Schönberger) وتوماس رامغه(Thomas Ramge) ، اللذان قدّما أعمالًا رائدة مثل كتاب "Reinventing Capitalism in the Age of Big Data" الذي يُعد من أهم المراجع في هذا الحقل.

اذ يرى المؤلفان أن البيانات أصبحت موردًا اقتصاديًا يتجاوز المال في أهميته كما ذكرنا سابقاً ، وأن الأسواق المدفوعة بالبيانات قد تعيد تشكيل الرأسمالية التقليدية. ويطرحان مفهوم "رأسمالية البيانات (Data Capitalism)" باعتباره نمطًا اقتصاديًا جديدًا يعتمد على تدفقات البيانات بدلاً من رأس المال المادي وحده.

كما يُعد ألكسندر بريتشسنر (Alexander Pretschner) من الباحثين البارزين الذين تناولوا البنية المؤسسية والتنظيمية لاقتصاد البيانات وأبعاده الأخلاقية والسياسية .

و اليوم يمثل علم اقتصاد البيانات ، و أساسًا لنقد الرأسمالية الرقمية الجديدة التي تقوم على تسليع المعلومات والسلوك الإنساني، وتحويل البيانات إلى مصدرٍ للربح والتأثير في أنماط الحياة والاستهلاك.

اعادة توصيف مدرسة فرانكفورت : اليسار الرقمي في النظرية النقدية الحديثة

أ-ظهرت مدرسة فرانكفورت في مرحلة صعود الرأسمالية الصناعية الحديثة، وسعت إلى تجاوز الجمود الماركسي الأرثوذكسي عبر دمج الماركسية بالتحليل النفسي (فرويد)، والنقد الثقافي (أدورنو، وهوركهايمر، وماركوز)، وعلم الاجتماع النقدي (إريك فروم).

كان هدفها المركزي تفكيك العلاقة بين العقل الأداتي والسلطة الرأسمالية، وكشف كيف تحوّل الإنسان إلى كائن استهلاكي فاقدٍ لحريته في مجتمعٍ يسيطر على الوعي عبر الإعلام والثقافة.

من طرف اخر ، دخلت البلدان المحيطية للراسمالية المصدرة للمواد الخام والنفط ، مرحلة ما بعد الريع النفطي، حيث تراجعت وظائف الدولة الإنتاجية وتحولت المجتمعات فيها إلى كيانات استهلاكية بلا قاعدة إنتاجية.

في هذا السياق، تصبح مهمة اليسار في تحليل الاقتصادات الريعية ليست صراعًا مع رأس المال الصناعي كما في أوروبا، بل مع اقتصاد ريعي يعادي التقدم الاجتماعي.

ب-التشيؤ في العصر الرقمي: ينصرف التشيؤ البشري Reification of Human Beings - الى تحول الإنسان إلى "شيء" داخل البنية الاجتماعية، حيث تذوب قيمته الإنسانية في المنظومة الراسمالية.

وهو المصطلح الأكثر استخداماً في الفلسفة الماركسية وعند جورج لوكاش تحديدا Georg Lukacs وهو فيلسوف ومنظّر ماركسي مجري أثر في اتجاهات مدرسة فرانكفورت خصوصاً بكتابه الشهير: التاريخ والوعي الطبقي History and Class Consciousness (1923) ويعني في (التشيؤ البشري) هنا مرة أخرى ، تحويل الإنسان أو العلاقات الإنسانية إلى ‘‘شيء’’ أو ‘‘موضوع’’ يُعامل كسلعة أو أداة، بدلاً من اعتباره كائناً إنسانياً ذا إرادة وقيمة ذاتية.

بينما ينصرف التسليع البشري Human Commodification -وفي سياق الاقتصاد الرقمي، ليُستخدم كثيراً لوصف كيفية تحويل بيانات المستخدمين وانتباههم وتفاعلاتهم إلى مصادر تبادل و ربح للشركات الرقمية، بمعنى تحول الإنسان نفسه أو عمله إلى ‘‘سلعة’’ تباع وتشترى في السوق.

فالتشيؤ إذاً ، هو منطق الرأسمالية كله ، بينما التسليع هو آليتها الاقتصادية المباشرة.

ففي التحليل الماركسي يبقى التمايز قائما بين مفهوم التشيؤ البشري ومفهوم التسليع البشري رغم التقاطع البنيوي بينهما. فالتشيؤ، كما صاغه جورج لوكاتش في ‘‘التاريخ والوعي الطبقي’’، هو عملية بنيوية يتم عبرها تحويل العلاقات الاجتماعية والذات الإنسانية إلى كيانات متشيّئة تُدرك وتُدار بوصفها أشياء مستقلة عن فاعليتها البشرية.

إنّه مستوى عميق من الاغتراب يتجسّد في انكماش الوعي وتحوله إلى وظيفة داخل منظومة إنتاجية تفرض منطقها الخاص على الإنسان. أمّا التسليع فينتمي إلى الحقل الاقتصادي المباشر في النقد الماركسي، حيث يتحول الإنسان أو قوة عمله إلى سلعة تخضع لقوانين السوق، فيصبح تقييمه مشروطاً بقيمة تبادلية قابلة للبيع والشراء.

وبذلك يشكّل التسليع أحد مخرجات التشيؤ، لكنه لا يستوعبه بالكامل ،فكلّ تسليع هو تشيؤ، غير أنّ التشيؤ يتجاوز اقتصاد السوق ليطال بنية الوعي والعلاقات الاجتماعية نفسها، ويعيد تشكيل الإنسان في صورة ‘‘شيء’’ قبل أن يصبح ‘‘سلعة.’’

هذا التفريق يسمح بفهم الطابع المركّب للهيمنة الرأسمالية، التي لا تكتفي بإخضاع الجسد للسوق، بل تمتد لإخضاع الوعي لشروط الكفاءة والأداء، فتنتج ذاتاً متشيّئة حتى قبل دخولها دائرة القيمة التبادلية. كما ذهب الفكر الماركسي وتطوّراته اللاحقة، لكي يفهم التمييز بين التشيؤ البشري والتسليع البشري بوصفه اختلافاً بين طبقتين من الهيمنة: طبقة تمسّ الوجود وطبقة تمسّ السوق. فالتشيؤ لا يُختزل في تحويل الإنسان إلى سلعة، بل في تجريده من حضوره الذاتي وإدراجه على مستوى الوعي نفسه، في شبكة من العلاقات التي تعمل بمنطق الأشياء لا بمنطق الذوات.

هنا يغدو الإنسان وظيفة، معطىً تقنياً، عنصراً في منظومة تعمل بمعزل عن مقاصده. وقد أدرك جورج لوكاتش هذا المستوى حين جعل التشيؤ لحظة بنيوية تسبق السوق وتتجاوزها، لحظة يتكثّف فيها الاغتراب ليصبح شكلاً من أشكال الإدراك المُعاد تشكيله من قِبل آليات الإنتاج.

أما التسليع، فهو الشكل الاقتصادي الظاهر لهذه العملية العميقة ، إنه لحظة إخضاع الجسد وقوة العمل لقوانين القيمة التبادلية.

فالتسليع إذاً هو تعبير السوق عن حقيقة تمّ إرساؤها مسبقاً في مستوى التشيؤ. وفي حين يمكن مقاومة التسليع عبر السياسات أو التنظيمات والعمل النقابي .

وهكذا يبقى التشيؤ أشدّ استعصاءً لأنه يتسلل إلى بنية الوعي ذاتها، فيعيد صياغة الذات بما يتوافق مع منطق الاقتصاد السياسي للرأسمالية، فيصبح الإنسان «شيئاً» قبل أن يُطرح في السوق «سلعة.« او بهذا المعنى يصبح التمييز بين المفهومين ضرورياً لقراءة نقدية دقيقة للرأسمالية المعاصرة، حيث تتقدّم عمليات التشيؤ – عبر الخوارزميات والتقنية والمنصّات – حتى على عمليات التسليع نفسها، فتلتهم الوعي قبل أن تلتهم العمل، وتنتج شكلاً جديداً من الكينونة المتشيّئة التي تُدار لا باعتبارها ذاتاً، بل باعتبارها بيانات ووظائف ومؤشرات أداء ، وعلى النحو الاتي :

أولاً ، يمثّل التشيؤ الرقمي تحوّل الإنسان، في بيئة البيانات الكبرى والخوارزميات، من ذات فاعلة إلى مجموعة بيانات (Data Points) تُعالج وتُوجَّه وتُستثمر بوصفها مورداً اقتصادياً أو نمطاً سلوكيًا قابلاً للتنبؤ. هنا يتجلى التشيؤ بوصفه تحويل الإنسان إلى معطى رقمي يخضع لعمليات التصنيف، والتتبع، والتنسيق الخوارزمي.

ثانياً ، من التشيؤ الصناعي إلى التشيؤ الخوارزمي.

كان التشيؤ في العصر الصناعي، يتخذ شكل تسليع اليد العاملة. أما اليوم، فقد انتقل إلى مستوى أعمق بتسليع الوعي والسلوك ذاته عبر:

تتبّع أنماط استخداماتنا.

و تحويل تفضيلاتنا إلى ملفات رقمية.

و تنميطنا ضمن مجموعات مستهدفة.

و دفعنا إلى قرارات "مختارة مسبقًا" بواسطة تصميم المنصات.(Choice Architectures)

إن ما يسميه البعض بـ الهيمنة الخوارزمية Algorithmic Hegemony - هو النسخة الرقمية من التشيؤ، لكنها أكثر تسللاً لأنها تُمارَس عبر واجهات مستخدم تبدو حيادية ومحايدة.

ثالثاً،الاقتصاد الرقمي وتشيؤ الذات.

في الاقتصاد الرقمي، لا يُنظر إلى الإنسان كعامل أو مستهلك فحسب، بل كـ سجل حركي متواصل:

فكل نقرة تتحول إلى قيمة.

و كل حركة تتحول إلى نمط. كذلك كل تفاعل يتحول إلى مورد قابل للبيع وبذلك تنشأ علاقة جديدة بين السلطة والمعرف: البيانات أولاً، الإنسان لاحقاً.

رابعاً ، التشيؤ بوصفه "تفتيتًا للذات."

تقوم المنصات الرقمية بتقطيع الفرد إلى وحدات صغيرة منها :

الوقت (Time Slices)

والانتباه (Attention Units)

كذلك الولاء المؤقت واخيرا تتحول العلاقات الاجتماعية كشبكات نقاط (Nodes & Edges) أي أن الذات تُفكّك إلى مصفوفة بيانات تتحرك داخل فضاء لا يسعى إلى فهم الإنسان، بل إلى توقعه وإعادة توجيه سلوكه.

خامسا، من الحضور الإنساني إلى "الحضور المنسَّق."

في العصر الرقمي، يصبح الإنسان موجوداً بقدر ما يتدفق من بياناته.

اذ تستبدل الخوارزميات حضوره الحيّ بـ"حضور منسّقcurated presence "، صُمّم وفق منطق المنصة لا منطق الفرد.

التشيؤ الرقمي في الدولة الريعية: من اختزال العمل إلى اختزال الوعي

يمثل التشيؤ الرقمي مرحلة متقدمة من التشيؤ الكلاسيكي، إذ لم يعد الأمر يقتصر على تحويل الإنسان إلى "شيء" داخل علاقات الإنتاج، بل إلى كيان رقمي قابل للقراءة الخوارزمية، وإلى رصيد بيانات يُستخرج ويُحلل ويُوظف دون وعي مباشر منه، وإلى مستخدم يُعاد تشكيل سلوكه ووعيه من الخارج عبر البنى الرقمية. وهكذا ينتقل التشيؤ من مفهومه الماركسي عند (ماركس) وتطويراته عند (لوكاتش) في سياق هيمنة السلعة على الوعي، إلى مستوى أكثر تعقيدًا وهو تشيؤ الوعي داخل الاقتصاد الرقمي.

وبشكل عام ، اذاً كان التشيؤ الإنساني (Human Reification) يعني تحويل الإنسان وعلاقاته الاجتماعية والرمزية إلى أشياء أو وظائف تُدار بمنطق المنفعة أو السوق، بحيث يُختزل الفرد من ذات عاقلة حرة إلى عنصر قابل للاستخدام أو الاستبدال داخل بنية اقتصادية أو سلطوية، فإن هذا المفهوم في السياق الرقمي يأخذ شكلًا أكثر تجريدًا. فبدل من أن يكون الإنسان مجرد "عامل" أو "مستهلك"، يصبح "مُنتَجًا بياناتيًا" يُعاد تفكيك وجوده إلى مؤشرات وسلوكيات قابلة للقياس والمعالجة.

اما في الدول الريعية على وجه الخصوص، لا يظهر التشيؤ الرقمي بوصفه أثرًا جانبيًا للتحول التكنولوجي، بل كآلية بنيوية لإعادة إنتاج السلطة داخل ما يمكن تسميته بـ المصفوفة الأحادية للريع، حيث يُختزل المجال العام في مركز واحد يملك حق توزيع الموارد وتعريف الأفراد لا بوصفهم ذواتًا حرة، بل كوظائف داخل منظومة توزيع الامتيازات.

وفي هذا السياق، تتحول الرقمنة إلى أداة تنظيم للريع، لا إلى وسيلة لتحرير المجتمع أو تعزيز الإنتاجية. ومن أبرز تجليات هذا النمط، تحويل المواطن إلى "وحدة بيانات" داخل أنظمة رقمية مركزية، حيث يُعاد تعريفه عبر ملفات إلكترونية مرتبطة بالدعم أو الرواتب أو الامتيازات، بدل أن يُنظر إليه كفاعل اجتماعي مستقل. كما تُستبدل العلاقة المباشرة بين الدولة والمجتمع بعلاقة وسيطة تمر عبر منصات رقمية تحدد شروط الولوج إلى الخدمات، ما يجعل الحق نفسه مشروطاً بالمنصة وليس بالمواطنة.

وفي ظل هذا التحول، تتراجع أهمية الإنتاج الفعلي لصالح منطق الامتثال الرقمي، إذ تُقاس قيمة الفرد بمدى انخراطه في النظام الرقمي وقدرته على التفاعل معه، لا بقدرته على الابتكار أو الإنتاج. وهنا يتحول المواطن إلى "مستخدم نظام" أكثر من كونه فاعلًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا، في عملية إعادة تشكيل عميقة للوعي الاجتماعي.

كما يمتد التشيؤ الرقمي إلى مستوى أعمق يتمثل في استخراج الوعي نفسه كبيانات، حيث تُجمع أنماط السلوك والتفاعل والاستهلاك وتُستخدم في توجيه السياسات والخدمات وإعادة إنتاج أنماط السيطرة. وبذلك يصبح الإنسان مصدرًا مستمرًا للبيانات السلوكية، لا مجرد طرف في علاقة إنتاج أو استهلاك.

وفي الكيانات الريعية، يتخذ هذا المسار طابعًا خاصًا، إذ تتداخل الخوارزميات مع البنية السياسية والاقتصادية، فتتحول إلى امتداد غير مباشر لمنظومة توزيع الريع، بما يعيد إنتاج السلطة عبر أدوات رقمية تبدو محايدة شكليًا لكنها محكومة بمنطق مركزي في الجوهر.

وبهذا، لا يكون التشيؤ الرقمي مجرد تطور تقني، بل تقنية حكم تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وفي النهاية، يمكن القول إن التشيؤ الرقمي في السياق الريعي ، يمثل انتقالًا من اختزال الإنسان في قوة عمل أو سلعة، إلى اختزاله في بيانات وسلوكيات و"أدوار رقمية"، ما يعني أن جوهر التحول لم يعد اقتصاديًا فقط، بل معرفيًا وأنطولوجيًا يمس طبيعة الإنسان ذاته داخل البنية الرقمية للسلطة والريع.

الهيمنة الرقمية وإعادة إنتاج العقل الأداتي: قراءة فرانكفورتية للرأسمالية الخوارزمية.

أ-يمثل النقد الفرانكفورتي للرأسمالية الخوارزمية امتدادًا معاصرًا للنظرية النقدية التي أسسها مفكرو مدرسة فرانكفورت، ولا سيما ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو في عملهما Dialectic of Enlightenment (1947)، حيث طُرح مفهوم "العقل الأداتي "Instrumental Reasoning - بوصفه نمطًا من العقلانية يتحول فيه (التفكير) إلى أداة للسيطرة بدلًا من الفهم والتحرر. وهو نمط من العقلانية يركز على الوسائل والكفاءة والنتائج دون الاهتمام بالقيم أو الغايات الأخلاقية.

وفي سياق الرأسمالية الرقمية، تتجسد الخوارزميات (كصيغة جديدة لهذا العقل الأداتي) إذ لا تقتصر وظيفتها على تنظيم المعلومات، بل تمتد إلى التنبؤ بالسلوك الإنساني وتوجيهه عبر تحويل الأفراد إلى بيانات قابلة للقياس والاستثمار والتبادل والربح . كما يُستعاد مفهوم "الصناعة الثقافية" عند أدورنو وهوركهايمر لفهم دور المنصات الرقمية في تشكيل الوعي العام، حيث يُعاد إنتاج الثقافة بوصفها محتوى موجهًا لجذب الانتباه وتعظيم التفاعل بدل إنتاج المعرفة النقدية. ويتقاطع هذا التحليل مع أعمال شوشانا زوبوف في The Age of Surveillance Capitalism (2019)التي تبرز ، كيف تقوم الرأسمالية الرقمية على استخراج البيانات السلوكية وتوظيفها اقتصاديًا، ومع أطروحات يورغن هابرماس Jurgen Habermas وهو من الجيل الثاني في كتابه الاكاديمي: The Structural Transformation of the Public Sphere (1962)حول تآكل المجال العام العقلاني تحت تأثير الوسائط الحديثة.

اذ ركّزَ هابرماس على فكرة "المجال العام" بوصفه فضاءً للتواصل العقلاني، محذرًا من تآكله بفعل هيمنة الإعلام والتقنيات الحديثة، وهو ما يمكن إسقاطه اليوم على المنصات الرقمية المعاصرة التي تعيد تشكيل الرأي العام عبر الخوارزميات والانتباه الموجه.

وبذلك يكشف النقد الفرانكفورتي المعاصر أن الرأسمالية الخوارزمية لا تعيد إنتاج الهيمنة فحسب، بل تعيد تشكيل شروط الوعي والمعرفة داخل فضاء رقمي قائم على المراقبة والتوجيه المستمر للسلوك الإنساني.

وتشكل النظرية النقدية المعاصرة امتداد جيلي لمدرسة فرانكفورت، اذ لم تعد مدرسة فرانكفورت الكلاسيكية كما كانت ،عند تاسيسها في العام 1923 على يد ماكس هور كهايمر Max Horkheimer - ، على الرغم من كونه قد مهد للمدرسة النقدية ، بل أصبحت تقليدًا فلسفيًا متجددًا يتمحور حول أسماء مثل هونيث، فريزر،

وفورست، ويعيد صياغة النقد الاجتماعي في ضوء الرأسمالية الرقمية والعولمة. اما الجيل الثالث من النظرية النقدية، فقد قدّم أكسل هونيث في كتابه The Struggle for Recognition (1995)مفهوم "الاعتراف" باعتباره أساسًا جديدًا للعدالة الاجتماعية، حيث لا تقتصر الهيمنة على الاقتصاد بل تشمل أشكال الإقصاء الرمزي والاجتماعي. في حين طوّرت نانسي فريزر في أعمالها، خاصة في العدالة المقطوعة Justice Interruptus (1997) :

وفي موازين العدالة(2008) Scales of Justice :، تصورًا مركبًا للعدالة يجمع بين إعادة التوزيع الاقتصادي والاعتراف الثقافي والتمثيل السياسي، مؤكدة أن العدالة في العصر المعاصر لا يمكن فهمها دون تحليل البنى العالمية للرأسمالية ولاسيما الراسمالية الرقمية الراهنة.

الملكية الرقمية في الرأسمالية الخوارزمية: السيطرة على البيانات وإنتاج القيمة في الاقتصاد الرقمي.

أحدثت الثورة الرقمية تحولات عميقة في مفاهيم الملكية والإنتاج وتوزيع الثروة، حيث أصبحت البيانات والخوارزميات والمنصات الرقمية تمثل (أصولاً اقتصادية) ذات قيمة استراتيجية تفوق في بعض الأحيان الأصول المادية التقليدية. وفي ظل هذا التحول، يبرز سؤال جوهري أمام الفكر اليساري المعاصر يتعلق بطبيعة الملكية الرقمية وحدودها، ومدى إمكانية إخضاعها لمبادئ العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة. ومن هنا تكتسب إشكالية الملكية الرقمية أهمية متزايدة بوصفها أحد أبرز التحديات الفكرية والاقتصادية التي تواجه اليسار في العصر الرقمي الراهن وعلى النحو الاتي:

أ- لقد واجه الفكر اليساري، عبر تاريخه الطويل، إشكالية الملكية بوصفها لبّ التناقض الاجتماعي والاقتصادي في بنية الرأسمالية الصناعية. غير أنّ الانتقال إلى الرأسمالية الرقمية قد أعاد تعريف جوهر "الملكية" نفسها، فلم تعد مرتبطة بوسائل الإنتاج المادية من مصانع وآلات ، بل انتقلت إلى مجال البيانات والخوارزميات والمنصات. وهكذا انتقل مركز الثقل من امتلاك الأشياء إلى امتلاك المعرفة المرمّزة، ومن السيطرة على اليد العاملة إلى السيطرة على أنماط الوعي والسلوك (التشيؤ).

في هذا السياق، لم تعد الطبقة الرأسمالية الجديدة تُنتج فائض القيمة من العمل المأجور وحده، بل من أنشطة المستخدمين أنفسهم: من التصفح، والنقر، والتفاعل، والبيانات التي يولدها كل فرد بلا مقابل. إنها صيغة جديدة من التشيؤ الخفي للوعي البشري، حيث تُختزل الذات الإنسانية إلى نمط قابل للقياس والمعالجة داخل مصفوفة رقمية ضخمة.

وهنا يبرز ما يمكن تسميته بـ "العمل غير المرئي (Invisible Labor) "الذي يشكّل فيه المستخدم المادة الخام لاقتصاد البيانات، من غير أن يدرك أنه يشارك فعليًا في دورة إنتاج رأسمالية معقدة تستثمر في وعيه ذاته.

ب- من نقد الاستغلال إلى نقد الخوارزمية.

إنّ اليسار في زمن الرأسمالية الرقمية مدعوّ إلى إعادة بناء أدواته النقدية، بالانتقال من نقد الاستغلال المادي إلى نقد الخوارزمية بوصفها أداة للهيمنة.

فالأخيرة لا تُنتج السلع، بل تُنتج الاحتمال والسلوك، وتتحكم في أنماط المعرفة والتفضيل والتصوّر العام.

لقد أصبحت الخوارزميات، كما يصفها بعض مفكري ما بعد الماركسية الرقمية "أجهزة أيديولوجية جديدة" تشكّل الواقع من خلال ما تختار أن تُظهره أو تُخفيه، وتوجّه الانتباه الجمعي عبر هندسة الوعي لا عبر القسر المادي.

ج-الوعي النقدي كأداة تحرر.

أمام هذا التحول، يستعيد مفهوم الوعي النقدي موقعه المحوري في الفكر اليساري. فالمعرفة لم تعد مجرد وسيلة لفهم الواقع، بل أضحت مجالًا للصراع ذاته.

اذ إنّ إدراك آليات إنتاج البيانات وتوزيعها واستخدامها هو الشرط الأول لأي مشروع تحرري في العصر الرقمي. فكل خوارزمية تحمل في طياتها افتراضًا أيديولوجيًا عن الإنسان والمجتمع والقيمة، وكل نظام بيانات هو في جوهره (ترميزٌ للسلطة).

ومن هنا، يغدو الهرم المعرفي نفسه أداة نقدية لفهم البنية الطبقية الجديدة في الفضاء الرقمي: طبقة تنتج البيانات ولا تملكها، وأخرى تملك المعرفة وتحتكر الحكمة عبر خوارزميات السوق. وهذا ما يجعل اليسار المعاصر أمام تحدٍ معرفي مزدوج ، فهو مدعوّ ليس فقط إلى الدفاع عن العدالة الاجتماعية، بل إلى خوض معركة الوعي في فضاءٍ رقميٍ يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمعرفة، بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الحقيقة والتأويل.

وهنا يصبح اليسار والوعي النقدي في مواجهة الرأسمالية الرقمية ، (من نقد الملكية إلى نقد الخوارزمية).

جدلية القيمة والسلطة والابتكار : الصراع المعرفي في ظل التحول الرقمي.

يمثل التحول الرقمي سياقًا جديدًا لإعادة تشكيل المعرفة ، حيث لم تعد المعرفة مجرد إنتاج محايد للحقيقة ، بل أصبحت مجالًا للصراع والتنازع بين قوى متعددة. ويتجسد هذا الصراع في جدلية ثلاثية تقوم على العلاقة المتوترة بين القيمة بوصفها معيارًا للصدق والمعرفة. والسلطة بوصفها آلية لتحديد ما يُعترف به معرفيًا.

والابتكار بوصفه قوة دافعة لإعادة إنتاج المعرفة وتجاوز حدودها التقليدية.

وفي المقابل، لا يقتصر هذا الصراع على المستوى المفاهيمي، بل يمتد إلى بنية الفاعلين الرئيسيين في الفضاء الرقمي، حيث تتداخل أدوار الدولة والسوق والمجتمع في تشكيل وتوجيه المعرفة. فالدولة تسعى إلى التنظيم والضبط، بينما يعمل السوق على تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية، في حين يساهم المجتمع في إنتاجها بشكل شبكي وتفاعلي.

وبذلك، يكشف التحول الرقمي عن طبيعة جديدة للمعرفة بوصفها مجالًا مفتوحًا للصراع بين القيم والسلطات والفاعلين، مما يعيد تعريف مفهوم الحقيقة والمعرفة داخل فضاء رقمي متغير باستمرارفي ضوء ما تقدم ، أن التحول الرقمي لا يقتصر على تغييرات تقنية أو اقتصادية فحسب، بل يشكّل إعادة تشكيل للعلاقات الاجتماعية والسياسية والمعرفية ولاسيما في العراق. فمن جهة، تكشف الديموغرافيا الشابة عن كتلة بشرية مؤهلة للمشاركة السياسية والاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تواجه مخاطر التحويل إلى مجرد مولّد للبيانات ضمن فضاءات رقمية يسيطر عليها رأسمال معرفي مركزي.

ومن جهة ثانية، يُظهر علم اقتصاديات البيانات أن البيانات بمختلف أشكالها لم تعد مجرد أداة إنتاج، بل أصبحت أصلًا او موجوداً اقتصاديًا ومعرفيًا يتحكم في توليد ثلاثية (القيمة، والسلطة، والابتكار) ويعيد توزيع النفوذ بين ثلاثية (الدولة، والسوق، والمجتمع) .

ففي هذا السياق، يتحول الوعي النقدي إلى أداة سيادية، تمكّن المجتمع من فهم وتوجيه استخدام البيانات، بدلًا من أن يكون مجرد متلقٍ سلبي للمعطيات الرقمية.ومن هنا يستطيع اليسار الرقمي النقدي من توظيف منهجيته بين الرؤية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ليتمكن من ان يعيد طرح الأسئلة التقليدية حول الملكية والاستغلال في إطار ثلاثي نقدي جديد : (نقد الخوارزميات، ونقد تسليع البيانات، ونقد مركزية القوة الرقمية) ..ان هذا الوعي النقدي بدا يصبح شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع عادل ومنفتح، قادر على دمج الثورة الرقمية في مشاريع التنمية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية.

وبناءً عليه، يمكن النظر إلى التحول الرقمي في بلادنا ليس كفرصة اقتصادية أو تقنية فحسب ، بل كمجال صراع معرفي وسياسي، حيث تتقاطع البيانات، والوعي، والديموغرافيا لتشكّل أبعادًا ثلاثية جديدة (للسلطة،

والتمثيل، والمشاركة السياسية). فالمستقبل الرقمي للبلاد يتوقف على قدرة الدولة والمجتمع على نقل هذا التحول إلى أداة تمكين معرفي واجتماعي، لا إلى مجرد أداة تراكم رأسمالي أو تسليع للوعي الإنساني.

من نقد الملكية إلى نقد الخوارزمية: نحو مشروع يساري رقمي جديد .

يشهد العالم المعاصر تحولات رقمية عميقة أعادت تشكيل بنية الاقتصاد والمجتمع والسلطة، وأثارت أسئلة جديدة حول العدالة الاجتماعية والملكية وتوزيع الثروة والمعرفة. ففي ظل صعود اقتصاد البيانات وهيمنة المنصات الرقمية، لم تعد أدوات التحليل التقليدية كافية لفهم أنماط الاستغلال والسيطرة المستجدة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في المشروع اليساري ذاته، ليس بوصفه تراثًا فكريًا جامدًا، بل باعتباره مشروعًا نقديًا متجددًا قادرًا على استيعاب تحولات العصر الرقمي.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى بلورة مفهوم "اليسار الرقمي الجديد"، الذي لا يكتفي بإعادة إنتاج مفردات الصراع الطبقي المرتبطة بالمجتمع الصناعي فحسب ، بل يسعى إلى فهم البنية الجديدة للإنتاج والقوة في المجتمع الرقمي. ففي الاقتصاد القائم على البيانات، لم تعد وسائل الإنتاج تقتصر على المصانع ورأس المال المادي، بل أصبحت البيانات والخوارزميات والبنى التحتية الرقمية موارد استراتيجية تحدد موازين القوة والثروة. وبهذا المعنى، تغدو البيانات أحد أهم أشكال الملكية في العصر الرقمي، بينما يتحول مستخدمو المنصات إلى منتجين مستمرين للقيمة من خلال أنشطتهم اليومية وتفاعلاتهم الرقمية.

إن اليسار الرقمي المنشود ينطلق من الدفاع عن سيادة الإنسان على بياناته وحقه في التحكم بالمعلومات التي ينتجها، كما يدعو إلى بناء فضاءات معرفية ومؤسسات رقمية تضمن الوصول العادل إلى المعرفة وتحول دون احتكارها من قبل الشركات والمنصات العابرة للحدود. فالصراع في العصر الرقمي لم يعد يقتصر على توزيع الثروة المادية، بل أصبح يمتد إلى السيطرة على المعرفة وإنتاج الوعي وتوجيه السلوك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تتجلى بنية جديدة للسلطة تقوم على التحكم في تدفقات البيانات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستثمار السياسي والاقتصادي. ويمكن فهم هذه العملية من خلال الهرم المعرفي–(Data–Information–Knowledge–Wisdom)، الذي يوضح انتقال المعنى من البيانات الخام إلى المعلومات، ثم إلى المعرفة، وصولًا إلى الحكمة بوصفها أعلى درجات الوعي الإنساني.

غير أن هذا التسلسل لم يعد محايدًا في ظل الرأسمالية الرقمية ، فالبيانات تُستخرج من الأفراد بصورة مستمرة، وتُحوَّل إلى معلومات ومعارف تحتكرها المؤسسات المالكة للخوارزميات، مما يخلق تفاوتًا جديدًا في امتلاك المعرفة والقدرة على التأثير.

ومن هنا، يصبح الهرم المعرفي أداة نقدية لفهم البنية الطبقية المستجدة في العصر الرقمي ، فهناك فئات تنتج البيانات دون أن تمتلكها، في مقابل فئات أخرى تحتكر أدوات تحليلها وتوظيفها اقتصاديًا وسياسيًا. وبهذا المعنى، تنتقل معركة العدالة من مستوى الملكية المادية إلى مستوى الملكية المعرفية والخوارزمية، ومن نقد رأس المال الصناعي إلى نقد السلطة الرقمية التي تمارس نفوذها من خلال التحكم بالبيانات والخوارزميات.

إن إحياء المشروع اليساري في السياق المشرقي يتطلب تجاوز الخطابات الأيديولوجية التقليدية نحو رؤية تنموية ومعرفية جديدة تقوم على تفكيك البنى الريعية، وإعادة الاعتبار لقيم العمل والإنتاج والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقلال المعرفي والتكنولوجي. فالتحرر في القرن الحادي والعشرين لم يعد يقتصر على امتلاك الموارد الاقتصادية، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بالقدرة على إنتاج المعرفة والتحكم في البيانات وصياغة المستقبل الرقمي بصورة مستقلة .وعليه، فإن اليسار الرقمي الجديد مدعو إلى خوض معركة الوعي بقدر ما يخوض معركة العدالة الاجتماعية ، إذ إن الرأسمالية الخوارزمية لا تسيطر فقط على وسائل الإنتاج، بل تسعى إلى إعادة تشكيل الإدراك والمعنى والسلوك. ومن ثمّ، فإن الانتقال من نقد الملكية إلى نقد الخوارزمية يمثل أحد أهم التحولات النظرية المطلوبة لفهم السلطة في العصر الرقمي وبناء مشروع تحرري جديد يضع الإنسان والمعرفة والعدالة في مركز عملية التنمية.

الاستنتاجات:

أ- التحول الرقمي كمجال صراع معرفي جديد.

لقد أظهرت الورقة أن التحول الرقمي لا يقتصر على تغييرات تقنية أو اقتصادية فحسب، بل يُظهر إعادة تشكيل للعلاقات الاجتماعية والسياسية والمعرفية. فمن جهة، تكشف الديموغرافيا الشابة عن كتلة بشرية مؤهلة للمشاركة السياسية والاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تواجه مخاطر التحول إلى مجرد مولّد للبيانات ضمن فضاءات رقمية يسيطر عليها رأسمال معرفي مركزي.

ومن جهة ثانية، أظهرت دراسة اقتصاديات البيانات ، أن البيانات لم تعد مجرد أداة إنتاج ، بل أصبحت أصلًا اقتصاديًا ومعرفيًا يتحكم في توليد القيمة، والسلطة، والابتكار، ويعيد توزيع النفوذ بين الدولة، السوق، والمجتمع. في هذا السياق، يتحول الوعي النقدي إلى أداة سيادية، تمكّن المجتمع من فهم وتوجيه استخدام البيانات، بدلًا من أن يكون مجرد متلقٍ سلبي للمعطيات الرقمية .

ب - من هنا يتولى مشروع اليسار الرقمي النقدي الجمع بين الرؤية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ يعيد طرح الأسئلة التقليدية حول الملكية والاستغلال في إطار جديد: نقد الخوارزميات، ونقد تسليع البيانات، ونقد مركزية القوة الرقمية. ان مثل هذا الوعي النقدي يصبح شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع عادل ومنفتح، قادر على دمج الثورة الرقمية في مشاريع التنمية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية.
و بناءً عليه، يمكن النظر إلى التحول الرقمي في بلادنا ، ليس فقط كفرصة اقتصادية أو تقنية، بل كمجال تطور معرفي وسياسي، حيث تتقاطع البيانات، والوعي، والديموغرافيا لتشكّل أبعادًا جديدة للسلطة، والتمثيل، والمشاركة. فالمستقبل الرقمي للبلاد يتوقف على قدرة الدولة والمجتمع على نقل هذا التحول إلى أداة تمكين معرفي واجتماعي، لا إلى مجرد أداة تراكم رأسمالي أو تسليع للوعي الإنساني.
ففي هذه الورقة، رؤية لتأسيس مشروع يسار ثقافي عضوي جديد يربط بين الوطن والإنسان، وبين الكفاح الاجتماعي والكرامة الوطنية.
انه مشروع يسار وطني ضمن المناخ الديمقراطي للعراق ينطلق من واقعنا، ويستوعب طموحات شعوبنا ودول العالم الثالث في الحرية والتقدم والمساواة ضد الإمبريالية الوظيفية ومحورها الراسمالية الرقمية.
ج - كما اظهرت ورقة البحث ، اهمية التمييز بين مفهومين ضروريين ، لقراءة نقدية دقيقة للرأسمالية المعاصرة، حيث تتقدّم عمليات التشيؤ ، عبر الخوارزميات والتقنية والمنصّات ، حتى على عمليات التسليع نفسها، فتلتهم الوعي قبل أن تلتهم العمل، وتنتج شكلاً جديداً من الكينونة المتشيّئة التي تُدار لا باعتبارها ذاتاً، بل باعتبارها بيانات ووظائف ومؤشرات أداء يتمدد الاستلاب لفائض القيمة بشكل ظلي حتى مرحلة التبادل وتحقيق القيمة التي هي مرحلة دالة انتاج ظلية رقمية في مرحلة الاستهلاك والمنفعة في عالم مابعد خلق القيمة الرقمية .

د- بينت ورقة البحث ، ان ما يراه الجيل الثالث من مدرسة فرانكفورت (النقدية الحديثة) أن الرأسمالية الخوارزمية هي امتداد حديث للرأسمالية المتأخرة، لكنها أكثر تعقيدًا ، بكونها لا تهيمن فقط على الإنتاج الاقتصادي بل على الوعي والسلوك عبر البيانات والخوارزميات.
وتؤكد أن الخوارزميات تمثل شكلاً جديدًا من "العقل الأداتي" الذي يحوّل الإنسان إلى موضوع قابل للقياس والتنبؤ بدلا من كونه ذاتًا حرة.
كما تعتبر أن المنصات الرقمية تعيد إنتاج الهيمنة عبر "صناعة الانتباه" وتفكيك المجال العام العقلاني الذي يقوم عليه النقاش الديمقراطي.

هـ - واخيراً ، جاءت ورقة البحث ، بمثابة محاكاة للثقافة العضوية على وفق فيلسوف ايطاليا و مناضلها (انطونيو غرامشي(بكونها قوة فكرية يسارية هدفها ان تجدد أدواتها الفكرية، وأن تواجه تسارع عالم الرأسمالية المتجدد بعقل نقدي وروح إنسانية ومشروع وطني واضح.

فالرأسمالية الرقمية ليست "نهاية التاريخ"، بل هي تحوّل الرأسمالية إلى شكلها الأعلى من التجريد: انها اقتصاد بلا مصانع، إنتاج بلا عمّال، وأرباح بلا سلع مادية.

وهنا تتجدد مهمة اليسار في استعادة الوظيفة النقدية للمعرفة، وفي بناء وعي اجتماعي يربط بين الحرية الرقمية والعدالة الاقتصادية .

فأن السيطرة اليوم لا تُمارس على الجسد فقط، بل على العقل والبيان او الرقم والاختيار.

مراجع نظرية مختارة

- Adorno, T., & Horkheimer, M. *Dialectic of Enlightenment*. الأصل بالألمانية: *Dialektik der Aufklärung* (1944). الطبعة الإنجليزية الأولى.
- Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.
- Beer, D. (2017). "The Social Power of Algorithms." *Information, Communication & Society*, 20(1), 1–13.
- Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). *The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies*. W. W. Norton & Company.
- Casilli, A. A. (2024). *Digital Labor and the Inconspicuous Production of Artificial Intelligence*.
- Foster, C. (2024). *Theorizing Globalized Production and Digitalization: Towards a Re-centering of Value*.
- Fraser, N., & Honneth, A. (2003). *Redistribution or Recognition? A Political–Philosophical Exchange*. Verso Books.
- Fuchs, C. (2014). *Digital Labour and Karl Marx*. Routledge.
- Habermas, J. *The Theory of Communicative Action*. الترجمة الإنجليزية .(1981) الأصل بالألمانية: Beacon Press, Boston. Vol. I (1984) ،Vol. II (1987).
- Honneth, A. (1995). *The Struggle for Recognition*. Polity Press in association with Blackwell Publishers Ltd., Cambridge, UK. الأصل بالألمانية: *Kampf um Anerkennung* (1992).
- Horkheimer, M., & Adorno, T. W. (2002). *Dialectic of Enlightenment: Philosophical Fragments*. Translated by Edmund Jephcott. Stanford University Press.
- Lukács, G. (1923). *History and Class Consciousness: Studies in Marxist Dialectics*. أول ترجمة إنجليزية: The MIT Press ،Cambridge, MA1971 ،.
- Marcuse, H. (1964). *One-Dimensional Man*. Beacon Press, Boston.
- Mayer-Schönberger, V., & Ramge, T. (2018). *Reinventing Capitalism in the Age of Big Data*. Basic Books.
- Pretschner, A., Peled, D. A., & Hutzelmann, T. (2017). *Dependable Software Systems Engineering*. IOS Pressضمن سلسلة ، NATO Science for Peace and Security Series.

- Pretschner, A. (2023). "Rethinking People Analytics With Inverse Transparency by Design." *Proceedings of the ACM on Human-Computer Interaction*, 7(CSCW2), Article 292, 1–29.
- Rahman, M., & Sultana, S. (2025). *Digital Labor: Challenges, Ethical Insights, and Implications*.
- Srnicek, N. (2017). *Platform Capitalism*. Polity Press, Cambridge, UK.
- Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism*. PublicAffairs, New York.

المراجع العربية

- أمين، سمير. *التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف*. 1978. ترجمة عربية عن الفرنسية، دار ابن خلدون.
- الجبار، فالح. *المدن الملحقة والرأسمالية الريعية*. 2018. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- صالح، مظهر محمد. *الفكر الاقتصادي في رياضيات حافة الفوضى*. بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2024.
- عامل، مهدي. *في الدولة الطائفية*. 1986. دار الفارابي، بيروت.
- وطفة، علي أسعد. *من الاغتراب إلى التشيؤ في منظور كارل ماركس*. سلسلة "قضايا"، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
- فيغرسهاوس، رولف. *مدرسة فرانكفورت: تاريخها وتطورها النظري وأهميتها السياسية*. ترجمة: عصام سليمان وغانم هنا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/بيروت، 2022

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600